



بيان جمعية الإحسان الخيرية حول التصنيف المنافي للحقيقة والعدل لها ضمن قوائم الإرهاب

الحمد لله القائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠] والقائل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

لقد تواجنا ومعنا قطاع واسع من أبناء الشعب اليمني بتصنيف جمعية الإحسان الخيرية ورئيسها ومدير المركز الرئيسي في حضرموت ضمن قائمة المتهمين بتمويل الإرهاب، الصادر عن أربع دول عربية شقيقة دون أي أدلة أو براهين، وخلافاً لما عليه تاريخ العمل الإنساني الناصح للجمعية، وإنكاراً لكل جهودها الإنسانية المبذولة خلال أكثر من 25 عاماً شهد لها القاصي والداني من أبناء اليمن بذلك، وخلال تلك الفترة عاشت الجمعية - ولا تزال - في انسجام مع الحكومات المتعاقبة في الجمهورية اليمنية، ولم تنل منهم أي أذى أو اتهام أو إدانة، بل نالت منهم الشكر والتقدير والتحفيز والمباركة.

وكان ولا يزال أملنا في الدول الشقيقة أن تقف إلى جانبنا في التخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية للشعب اليمني، ومساعدة الضعفاء والمحتاجين والمعوزين الذين طحنتهم رحى الحرب والصراعات المختلفة، وليس الزج باسم جمعيتنا وتاريخها الإنساني والإغاثي المشهود في أتون الخلافات السياسية بين الأشقاء.

لقد أنشئت جمعية الإحسان الخيرية، من رحم المعاناة اليمنية، قبل نحو 25 عاماً، بترخيص من الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وركزت جهودها على مدى عقدين من الزمان في رعاية المجتمع وتنميته، خصوصاً الفئات الضعيفة، ورعاية الأيتام وبناء المساجد والمستوصفات الطبية وحفر الآبار، وغيرها الكثير من المشاريع الإغاثية والخيرية، ووصلت أياديها البيضاء إلى كل ربوع اليمن، تحت إشراف مباشر من الحكومة اليمنية، وتخضع في كل أنشطتها ومشاريعها للقانون اليمني.

كما أن علاقات الجمعية بالهيئات والمنظمات الإنسانية الخارجية محصورة في النطاق الخيري الإنساني، ولم تفتح الجمعية أي علاقات مع أي جهة خيرية خارجية إلا بموافقة وإشراف وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل، والخارجية، والتخطيط والتعاون الدولي.

ولم يحدث أن قامت الجمعية أو أحد قياداتها بطريق مباشر أو غير مباشر بتمويل أو دعم أو مساندة أحد يسلك طريق الإرهاب الذي تحذر منه الجمعية منذ تأسيسها، فالجمعية معروفة بالشفافية المالية والإدارية لدى جهات الاختصاص، وقد حظيت بشهادات تقدير من جهات عدة نظير جهودها ومشاريعها الإنسانية والخيرية، ولم تقيد الجهات الرسمية المختصة على الجمعية أي مخالفة قانونية على مدى أكثر من ربع قرن منذ تأسيسها، كما لم توجه لها أي جهة حكومية معتبرة تهمة بانتهاك القانون اليمني أو غيره.



الجمهورية اليمنية

جمعية الإحسان الخيرية

إننا في جمعية الإحسان الخيرية إذ نستغرب هذا التصنيف المخالف للحقيقة، فإننا على ثقة بعودة العدالة إلى نصابها الصحيح، وإنصاف جمعيتنا بناء على الحقائق الماثلة في الواقع، وليس الوشائيات الكاذبة والاتهامات الكيدية من قبل المغرضين وأعداء العمل الإنساني بما يكفل حق ممارسة إغاثة الشعب اليمني وتخفيف معاناته.

وبناء على ما تقدم فإننا :

أولاً: نطالب حكومتنا بما تحملته من مسؤولية في حماية مواطنيها والمؤسسات الخيرية العاملة في الساحة اليمنية التدخل السريع لدى الدول الأربع الشقيقة لرفع اسم الجمعية ورئيسها ومدير مركزها الرئيسي من قائمة هذا التصنيف، وعدم الإصغاء إلى أصحاب الإشاعات المغرضة.

كما ندعو ثانياً أشقاءنا في الدول الأربع إلى الإسراع في إلغاء هذا التصنيف وعدم الإصغاء لوشائيات باطلة من شخصيات وأطراف معروفة بعدائها للمنظمات الانسانية، وهي وشائيات لا تمس سمعة الجمعية ونشاطها الخيري والإغاثي فحسب، ولكنها تعمل على تشويه أهداف العمل الانساني والإغاثي بأكمله في اليمن، وتعمل على الإضرار به في وقت تتعاضم فيه معاناة الشعب اليمني، وتشتد حاجته للمزيد من الإغاثة الإنسانية لمواجهة الظروف المعيشية الصعبة التي يمرُّ بها.

وختاماً، فإننا نرجو من الحكومة اليمنية أن تبقى على مبادئها الثابتة المساندة للجمعية، وألا يؤثر هذا التصنيف المجانب للحقيقة والواقع على العلاقة والانسجام الحاصل بينها وبين الجمعية وأفرادها، كما لا ننسى أن نشكر كل متعاطف ومتعاون ومدافع ومنافع عن الجمعية وأعمالها الإغاثية وقضاياها المحقة.

نسأل الله أن يسدد خطى الجميع على الحق والصواب وما فيه مصلحة أوطاننا وشعوبها.



صادر عن / جمعية الإحسان الخيرية بتاريخ 4 أغسطس 2017 م